الاسم: حسام محمد عبدالعزيز النحاس

الجنسية : مصرى

الدرجة: دكتوراه

التخصص: صحافة

المشرف: أ.د / ليلى عبد المجيد

عنوان الدراسة: " السياسات الإعلامية وعلاقتها بالأداء المهنى للصحافة الحزبية في مصر (١٩٧٧-٢٠١١)م "

ملخص الدراسة :

مقدمة الدراسة:

تعددت وسائل الإعلام وتنوعت، وبقيت الصحافة محتفظة بمكانتها المرموقة بين تلك الوسائل، وقد يرجع ذلك إلى ما تقوم به من أدوار، وما تضطلع به من مسؤوليات تجاه المجتمع الذى تصدر فيه؛ حيث تكتسب الصحافة أهمية خاصة تنبع من كونها مهنة تحمل طابعاً اجتماعياً وثقافياً؛ كما تمتلك قدرة كامنة على التأثير فى الأفكار والآراء؛ فالصحافة لا تزودنا فقط بالمعلومات والقضايا والأحداث التى تجرى من حولنا محلياً وإقليمياً ودولياً، بل تزودنا كذلك بمنظور معين وإطار محدد لتلقى هذه الأحداث وهذه القضايا وتفسيرها وتحليلها وفهمها، وهو ما جعلها تثير جدلاً واسعاً حول سياستها وأدوارها ووظائفها وأخلاقياتها، ومدى ما تتمتع به من حريات، وتأثير ذلك على أداءها ومكانتها داخل المجتمع.

وفى إطار ما سبق تأتى هذه الدراسة للتعرف على السياسات الإعلامية وعلاقتها بالأداء المهنى للصحافة الحزبية فى مصر خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ٢٠١١ م، من خلال دراسة السياسات والقوانين والتشريعات الناظمة للعمل الصحفى، وأخلاقيات ومواثيق الشرف الصحفى، والنظم الثقافية والاجتماعية، حيث تؤثر تلك العوامل وهذه الضغوط على الأداء المهنى للصحفيين، فى محاولة لتفسير كيفية تأثر ممارستهم الصحفية بالعوامل المحيطة بهم.

مشكلة الدراسة:

تكمن وتتحدد مشكلة الدراسة فى محاولة الوقوف علي علاقة السياسات الإعلامية بالأداء المهني للصحافة الحزبية فى مصر، وما يرتبط بعملها من تشريعات وأنماط ملكية، وتوجهات سياسية وفكرية، تتحكم فى رسم سياسات تلك الصحف، وذلك للكشف عن ملامح

السياسات الإعلامية فى مصر والعوامل المؤثرة على صناعة القرار التحريرى بهذه الصحف وكذا رصد تأثير محددات ومعايير السياسات الإعلامية على مستوى الأداء المهنى للصحف الحزبية فى مصر خلال فترة الدراسة (١٩٧٧ – ٢٠١١).

تساؤلات الدراسة:

١- كيف تقف السياسات الإعلامية داخل الصحف الحزبية عائقاً أمام الأداء المهني للصحفيين؟

٢- ما مدي تداخل المؤسسات الرسمية للدولة فى وضع السياسات الإعلامية للصحافة الحزبية فى مصر، خلال فترة الدراسة؟

٣- ما واقع الأداء المهني للصحفيين فى الصحف الحزبية المصرية؟

أهداف الدراسة:

يتحدد الهدف الرئيسى لهذه الدراسة فى الكشف عن ملامح السياسات الإعلامية فى الفترة من (١٩٧٧ – ٢٠١١ م) للصحف الحزبية فى مصر، وتحديد أبعادها ومحدداتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتأثيراتها علي سياسات التحرير فى الصحافة الحزبية المصرية، وعلاقة ذلك بالأداء المهني للصحافة الحزبية فى مصر خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

١- تأتي أهمية الدراسة من أهمية الفترة الزمنية للدراسة، وما شهدته الساحة المصرية من تحولات سياسية وأحداث وقضايا هامة واستثنائية فى تاريخ مصر.

٢-تقديم مؤشرات علمية مقننة لدور السياسات الإعلامية وتأثيراتها علي الأداء المهني بالصحف الحزبية من خلال التطبيق علي مجموعة من القرارات والقوانين.

٣-الأهمية الكبري للصحف الحزبية فى عملية التواصل السياسى، التى أدركها صناع القرار والفاعلين السياسيين إلى جانب الجمهور العادي لدور هذه الصحف فى الحياة السياسية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل أساسي علي منهج المسح الإعلامي وهو من أبرز المناهج التي تعتمد عليها الدراسات الوصفية للحصول علي بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة محل الدراسة خلال فترة الدراسة .

نتائج الدراسة:

١- السياسة الإعلامية فى الدولة جزء من النظام السياسى وانعكاساً له، منبثقة من أهدافه واستراتيجياته التى تحكم كافة السياسات الفرعية داخل الدولة.

٢- البعد التشريعى الخاص بالدولة ينظم الأداء المهنى للصحفى ويضع له الضوابط ويرسم له الأهداف والمخططات.

٣- ترى الدراسة أنه لا يوجد اختلافاً بين مفهوم " سلطة الصحافة " الذى جرى ترويجه فى أواخر السبعينيات، ومفهوم " الحرية المسؤولة " الذى أُستخدم فى قانون تنظيم الصحافة، فقد مثلت النصوص العامة التى تناولت حرية الصحافة، تكراراً وإحياء لبعض نصوص قانون سلطة الصحافة الذى ألغاه القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ م.

٤- اتفق معظم أفراد العينة المدروسة أن الصحف الحزبية لا تمتلك القدر الكافى من الحريات لوضع سياساتها الإعلامية بالطريقة التى تمكنها من أداء الدور المنوط بها فى صناعة الوعى وصياغة الرأى العام.

٥- الصحف الحزبية في مصر لها دور كبير فى المجتمع، حيث جاءت العبارة "تشارك في جهود تنمية وتطوير المجتمع" بنسبة مئوية (٨٩,٢٥٪) فى الترتيب الأول. في حين جاءت العبارة " دفع المواطنين نحو المساهمة الإيجابية في جهود تنمية المجتمع المحلي" بنسبة (١٩,٣٥٪) في الترتيب الرابع والأخير.

٦- توجد معوقات للسياسات الإعلامية بالصحف الحزبية عينة الدراسة، حيث جاءت العبارة "التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفي" بنسبة مئوية (٨٧,١٠٪) فى الترتيب الأول، في حين جاءت العبارة "ضعف أدوات التكنولوجيا والتواصل" بنسبة مئوية (٣٤,٤٠٪) فى الترتيب الحادي عشر والأخير.